Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 450-464
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

Strategies for Rebuilding States after Internal Conflicts

Muftah Salem Zayed Abdulwahab *
Department of Public Law, Faculty of Law, Al-Jafara University, Libya
*Email: Mftahsalem2@gmail.com

استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية

مفتاح سالم زائد عبدالوهاب *
قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة الجفارة، ليبيا

Received: 13-11-2025	**Accepted:** 11-01-2026	**Published:** 28-01-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This paper examines strategies for rebuilding states in the aftermath of internal armed conflicts, as a complex process aimed at restoring the state's ability to perform its basic functions. It focuses on analyzing the nature of the strategies adopted in this context and their role in rebuilding political and legal state institutions and enhancing the functional stability of the public system. It also highlights economic and social strategies as key tools for addressing the effects of conflict and revitalizing community structures. This paper also demonstrated the extent to which these strategies contribute to overcoming the structural imbalances caused by internal conflicts. The study adopted an analytical approach that sought to assess the effectiveness of the proposed strategies in supporting the reconstruction process. It concluded that the success of state reconstruction remains contingent on the extent to which the adopted strategies are integrated and their ability to respond to the specificities of post-conflict societies.

Keywords: State Reconstruction, Internal Conflicts, Post-Conflict Strategies.

الملخص

تناولت هذه الورقة دراسة استراتيجيات إعادة بناء الدول في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة الداخلية، بوصفها مساراً مركباً يستهدف استعادة قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، وركزت على تحليل طبيعة الاستراتيجيات المعتمدة في هذا السياق ودورها في إعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية والقانونية، وتعزيز الاستقرار الوظيفي للنظام العام، كما تم تسليط الضوء على الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها أدوات محورية لمعالجة آثار النزاع، وإعادة تنشيط البنى المجتمعية. وكذلك تم خلال هذه الورقة بيان مدى إسهام هذه الاستراتيجيات في تجاوز الاختلالات البنيوية التي أفرزتها النزاعات الداخلية،

واعتمدت هذه الدراسة مقاربة تحليلية تسعى إلى تقييم فاعلية الاستراتيجيات المطروحة في دعم مسار إعادة البناء. وخلصت إلى أن نجاح إعادة بناء الدولة يظل مرهوناً بمدى تكامل الاستراتيجيات المعتمدة وقدرتها على الاستجابة لخصوصيات مجتمعات ما بعد النزاع.

الكلمات المفتاحية: إعادة بناء الدولة، النزاعات الداخلية، استراتيجيات ما بعد النزاع.

المقدمة

تُعد النزاعات المسلحة الداخلية من أبرز التحديات التي تواجه الدول المعاصرة لما تخلفه من آثار عميقة تمس بنية الدولة ووظائفها الأساسية، وتنعكس سلبا على الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي، وفي أعقاب هذه النزاعات تبرز مسألة إعادة بناء الدول بوصفها عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تتجاوز مجرد إنهاء العنف المسلح إلى معالجة الاختلالات البنيوية التي أفرزها النزاع. وتعرف إعادة بناء الدولة بانها " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي" [1]، وتكتسي الاستراتيجيات المعتمدة في هذا السياق أهمية بالغة باعتبارها الأداة العملية التي تترجم أهداف إعادة البناء إلى سياسات وإجراءات ملموسة، كما يرتبط نجاح هذه العملية بمدى تكامل الاستراتيجيات القانونية والسياسية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن استعادة مؤسسات الدولة لقدرتها على أداء وظائفها وتحقيق الحد الأدنى من التماسك المجتمعي. ومن ثم فإن دراسة استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية تمثل مدخلا تحليليا ضروريا لفهم سبل تجاوز آثار النزاع وترسيخ أسس الاستقرار والتنمية المستدامة في مجتمعات ما بعد النزاع.

إشكالية الدراسة

تعتبر استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية أداة محورية لمعالجة الاختلالات البنيوية التي تصيب الدولة وتمكينها من استرداد قدرات وظائفها الأساسية.

وعليه تتمحور إشكالية هذه الورقة حول التساؤل الرئيسي وهو ما مدى إسهام استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية في استعادة الدولة لوظائفها الأساسية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة بالآتي:

1- تسليط الضوء على استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية من خلال بيان طبيعتها ودورها في تمكين الدولة من استعادة وظائفها الأساسية.

2- تسعى إلى تقييم فاعلية الاستراتيجيات المعتمدة في معالجة آثار النزاعات الداخلية بما يساعد على استشراف المسارات الأكثر قدرة على دعم الاستقرار وإعادة بناء الثقة داخل المجتمعات الخارجة من النزاع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الاتي:

1- توضيح مدى إسهام الاستراتيجيات السياسية في دعم إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدرتها على إدارة المرحلة اللاحقة للنزاع.

2- بيان الاستراتيجيات الأمنية لإعادة بناء الدولة في ضمان نجاح المسار السياسي وضمان استدامته.

[1] - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة مجاب الامام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص 11

3- إبراز دور الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية في معالجة آثار النزاعات الداخلية وإعادة تنشيط البنى المجتمعية بما يدعم مسار إعادة بناء الدولة.

من خلال هذه الأهداف سيتم بيان طبيعة استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات المسلحة الداخلية عبر تحليل مرتكزاتها الرئيسة ودورها في تمكين الدولة من استعادة وظائفها الأساسية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية وبيان دورها في استعادة وظائف الدولة الأساسية كما تستعين بالمنهج الوصفي لعرض أبرز الاستراتيجيات المعتمدة في مراحل ما بعد النزاع

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسية

- المبحث الأول: الاستراتيجيات السياسية لإعادة البناء
- المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأمنية لإعادة البناء
- المبحث الثالث: الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية لإعادة البناء

المبحث الأول: الاستراتيجيات السياسية لعملية إعادة بناء الدولة

تُعد الاستراتيجيات السياسية من الركائز الأساسية في عملية إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية، لما تضطلع به من دور محوري في إعادة تنظيم السلطة واستعادة قدرة الدولة على إدارة الشأن العام، وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى معالجة الاختلالات السياسية التي أفرزها النزاع وإعادة بناء الشرعية السياسية على أسس جديدة تضمن الاستقرار والاستمرارية، كما تسعى إلى تمكين مؤسسات الدولة من استعادة وظائفها الأساسية وضبط العلاقة بين الحاكمين والمحكومين وإدارة التعددية السياسية بوسائل سلمية، وتكتسي هذه الاستراتيجيات أهمية خاصة في مجتمعات ما بعد النزاع ،حيث تتسم البنية السياسية بالهشاشة وضعف الثقة وغياب الفاعلية المؤسسية، ومن ثم تمثل الاستراتيجيات السياسية الإطار العام الذي تترجم من خلاله أهداف إعادة بناء الدولة إلى سياسات وممارسات عملية، ولغرض التحليل يمكن التمييز داخل هذه الاستراتيجيات بين استراتيجيات سياسية ذات طابع مؤسسي والتي تعنى بإعادة بناء الإطار السياسي للدولة، وأخرى ذات طابع وظيفي وإجرائي تهدف إلى تفعيل هذا الإطار وضمان حسن أدائه.

المطلب الأول: الاستراتيجيات السياسية المؤسسية

تعتبر الاستراتيجيات السياسية المؤسسية من المرتكزات الأساسية في عملية إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية لما تضطلع به من دور محوري في استعادة سلطة الدولة وإعادة تشكيل بنيتها السياسية، وتنظيم السلطة داخلها، وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى إعادة بسط نفوذ المؤسسات الرسمية، وتمكينها من ممارسة وظائفها الأساسية على نحو فعال، كما تسعى إلى إرساء إطار مؤسسي ينظم العلاقة بين مؤسسات الحكم ويحدد صلاحياتها ويضبط ممارستها للسلطة، ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة في مجتمعات ما بعد النزاع حيث تتسم المؤسسات بالهشاشة، وضعف الشرعية، ومن ثم يشكل تعزيز البناء المؤسسي السياسي مدخلا ضروريا لإعادة بناء الدولة على أسس مستقرة وقابلة للاستدامة.

أولاً: إعادة تأسيس النظام الدستوري

ان الدساتير هي الركيزة الأساسية لقيام دولة قائمة على سيادة القانون، وتكتسب عملية صياغتها أهمية خاصة في سياقات ما بعد النزاع، عندما تنجز بشكل تشاركي وشامل، إذ تسهم في دعم الانتقال السياسي

السلمي وترسيخ أسس بناء السلام كما تؤدي دورا وقائيا في الحد من النزاعات عبر ضمان المساواة في الحقوق ولاسيما لصالح الفئات المهمشة [2].

تُعد عملية صياغة الدستور من أبرز الآليات التي تلجأ إليها الدول الخارجة من النزاع في سياق إعادة بناء الدولة، وإعادة تنظيم السلطة السياسية، إذ غالبا ما تظهر هذه العملية مباشرة عقب توقف العنف، وتزداد أهميتها بقدر الحاجة إلى تحويل النزاع من حالة صراعية إلى مسار سياسي توافقي، ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ارتبطت عملية بناء الدستور ارتباطا وثيقا بجهود إدارة آثار النزاع وبناء السلام، حيث لم يعد الدستور مجرد وثيقة قانونية بل أصبح إطارا استراتيجيا لإعادة تأسيس النظام السياسي والمؤسساتي على أسس جديدة، ويقوم مفهوم بناء الدستور في هذا السياق على إحداث هياكل دستورية جديدة إلى جانب إعادة تطوير الهياكل القائمة ضمن عملية مستمرة وتراكمية تهدف إلى إرساء قواعد حكم مستقرة وطويلة الأمد، كما تتسم هذه العملية بطابعها التشاركي، إذ يساهم فيها فاعلون متعددو المستويات من نخب سياسية وقانونية إلى المجتمع المدني والشعب، بما يعزز شرعية الدولة ويعيد بناء الثقة بين السلطة والمجتمع ويؤسس لعقد اجتماعي جديد يدعم استقرار الدولة ووحدتها وسيادتها [3].

وبناءً على ذلك يتمثل الهدف الجوهري من بناء الدساتير في إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة ومواطنيها على أسس قانونية واضحة، بما يضمن الحقوق، ويحدد الواجبات، ويؤسس لمشروعية السلطة، فالدستور الذي يصاغ بعناية ووفق رؤية شاملة يزود المجتمع بآليات فعالة لإدارة الخلافات ومعالجة الاختلالات قبل تحولها إلى نزاعات مفتوحة، كما أن تبني دستور سليم أو إدخال تعديلات مبكرة عليه يتيح توجيه المسار السياسي والقانوني نحو تحقيق الأهداف المشروعة للدولة والمجتمع، وفي هذا الإطار يكتسب الدعم الخارجي في عمليات الصياغة الدستورية أهمية خاصة لما يوفره من انسجام أكبر بين الخيارات المطروحة ورؤية استراتيجية أعمق تسهم في ترسيخ الاستقرار وبناء السلام على المدى الطويل [4].

ثانيا: إعادة إرساء سلطة الدولة وبناء الشرعية السياسية

يُعرف (ريتشارد كابالن) إعادة بناء الدولة بأنه "المجهود المبذول لإعادة تأسيس حكومة فعالة في دولة أو إقليم لا يوجد به مثل ذلك الكيان أو يوجد به كيان تعرض للضعف الشديد"[5]، وبالتالي تسهم عملية إعادة بناء الدولة في دعم استعادة سلطة الدولة، وبسط سيادتها على إقليمها الوطني من خلال تهيئة بيئة أمنية مناسبة، وتعزيز القيادة الوطنية، إلى جانب تنسيق جهود الفاعلين الدوليين بما يخدم أولويات الدولة، كما تشمل هذه العملية دعم المؤسسات العمومية وتمكينها من الاضطلاع بوظائفها الأساسية، وتوسيع المشاركة السياسية، وتعزيز القدرات المؤسسية سواء على المستوى الجزئي أو في إطار إصلاحات أوسع كإعادة الهيكلة الدستورية أو المؤسساتية الكبرى [6]. وتزداد أهمية هذه الجهود في الدول الخارجة من النزاع بالنظر إلى الحاجة الملحة لإرساء الاستقرار باعتبار أن استعادة سيادة الدولة وسلطتها تمثل أحد المرتكزات الجوهرية في مسار إعادة بناء الدولة.

ترتبط عملية إعادة بناء الدولة في السياقات الخارجة من النزاع ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة ومصداقية مؤسساتها الرسمية، إذ يعد تعزيز الفعالية المؤسسية والشفافية والمساءلة في صنع القرار من الشروط الأساسية لاستعادة سلطة الدولة وشرعيتها، ويقتضي ذلك تمكين الحكومة من تنفيذ السياسات العمومية

---

[2] - تقرير الأمين العام، تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، الجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، 8 اغسطس 2011، ص 10.

[3] - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مايو 2011، ص ص 10–11.

[4] - تقرير الأمين العام، تدابير خاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، الجمعية العامة، الدورة الستون، 24 مايو 2006، ص 22.

[5]- احمد همام محمد همام، إشكالية إعادة بناء الدولة في الدول العربية فيما بعد 2010، المجلة العلمية كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 72، 2021، ص 19

[6] - حامد السعيد، الأمم المتحدة وعمليات تدعيم السلام، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2012–2013، ص 176.

والمهام السيادية بكفاءة في إطار رؤية وطنية شاملة لإعادة بناء الحكم[7].
كما تمثل النخب الوطنية أحد الركائز الجوهرية في مسار إعادة بناء الدولة، باعتبارها حلقة وصل مباشرة بين الدولة والمجتمع، حيث تسهم السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في ترسيخ إدارة عمومية شفافة وفعالة وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة[8].
وفي هذا الإطار يبرز دور دعم السلطات المحلية من خلال تسهيل اندماج المواطنين إلى مؤسسات الدولة، وتعزيز قنوات التواصل وترقية آليات المحاسبة وتكريس المقاربة التشاركية في صنع القرار ويؤكد التقرير التنموي العالمي لسنة 2011، أن إعادة بناء الدولة في أوضاع ما بعد النزاع تستند إلى جملة من المحاور من بينها، بناء مؤسسات استجابية، ودعم التدابير السياسية التشاركية، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية في مجالات الحوار والوساطة وتثقيف القيادة بما يضمن ترسيخ الاستقرار السياسي ومنع الانتكاس إلى العنف مجددا[9].

ثالثا: دعم مؤسسات العدالة وسيادة القانون

تتمحور عملية إعادة بناء المجتمعات الخارجة من النزاع على ترسيخ مؤسسات سياسية واجتماعية شاملة وقادرة على احتواء الخلافات ضمن أطر سلمية، مع إخضاعها لآليات فعالة للمساءلة، ويعد وجود مؤسسات مصممة خصيصا لإدارة النزاعات وتحويلها من مسارات العنف إلى مسارات البناء عاملا أساسيا في دعم السلام المستدام، كما أن إقامة نظام قانوني موثوق يشكل ركيزة مركزية في هذا المسار، إذ يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة ويضمن المساواة أمام القانون، ويتيح لجميع أفراد المجتمع الإحساس بالأمن القانوني بما يساهم في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع وترسيخ سيادة القانون في مرحلة ما بعد النزاع [10]. يتمثل الهدف الأساسي منها في بناء هياكل ومؤسسات وطنية قادرة على الاستمرار ودعم السلام على المدى الطويل، بحيث تسعى هذه المؤسسات إلى تمكين المجتمعات الخارجة من النزاع من إرساء منظومة قانونية عادلة، كما يساهم ذلك في ترسيخ الثقة في الدولة وتعزيز الاستقرار المؤسسي، ويؤدي هذا المسار في مجمله إلى إرساء قواعد سلام راسخة ومستدامة.
وفي نفس السياق تشكل المساعدة في مجال سيادة القانون عنصرا محوريا في تعزيز القدرات المؤسسية، ومنح القوانين والسياسات والأنظمة الدستورية مضمونا فعليا يتجاوز الطابع الشكلي، فترسيخ ثقة المواطنين في الدولة يظل مرهونا بقدرة المؤسسات القضائية على معالجة القضايا الحساسة، وعلى رأسها النزاعات والشكاوى الانتخابية بنزاهة وحياد وسرعة وفق القوانين الوطنية، كما يتطلب مسار إعادة البناء تنسيق الجهود بين أجهزة الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية بما يضمن حسن سير العدالة وتعزيز الأمن المجتمعي، وفي هذا السياق أسهمت تدخلات الأمم المتحدة سواء عبر دعم أجهزة الادعاء العام، أو من خلال برامج بناء القدرات وتكوين القضاة وكتبة المحاكم في تحسين الأداء القضائي ورفع مستوى الشفافية، وهو ما ينعكس إيجابا على استعادة ثقة المجتمع في القضاء وترسيخ أسس سيادة القانون كدعامة أساسية للاستقرار والسلام المستدام[11].
يتحمل تنفيذ الضمانات الدستورية والتشريعية في نهاية المطاف كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن سن القوانين وتطبيقها وإصدار الأحكام وفق مختلف المجالات القانونية، وتكمن أهمية الدعم المقدم لهذه المؤسسات في تبني مقاربة شاملة تعزز قدرتها التنظيمية، وتوفر لها الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة بما يضمن حماية الحقوق وتحقيق الأمن، وتمكين جميع الأفراد من

---

[7] - مرجع سابق نفسه، ص 177.
[8] - راما نجمة، وماري إلياس، عن العمل الثقافي السوري في سنوات الجمر، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص 132..
[9] - حامد السعيد، مرجع سابق، ص 182–181.
[10] - التقرير المرحلي للأمين العام، منع نشوب الصراعات المسلحة، الجمعية العامة، الدورة الستون، 18 يوليو 2006، ص 21.
[11] - تقرير الأمين العام، تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، مرجع سابق، ص 11.

الوصول إلى العدالة، كما يقتضي مسار إعادة البناء المؤسسي تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات بما يسمح بتطوير المؤسسات بصورة متكاملة ومتناسقة ويجعل أداءها متكاملا وداعما بعضه لبعض [12].

رابعا: استحداث قوانين جديدة لتعزيز العدالة

تندرج عملية استحداث قوانين في الدول الخارجة من النزاع ضمن جهود إعادة بناء الدولة، إذ تقوم على إعادة صياغة المنظومة التشريعية ولا سيما في مجالات القانون الجنائي والإجراءات المدنية بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الانتقالية، وقد أسهم الدعم الدولي كما في حالة موزمبيق والجبل الأسود وسيراليون في مراجعة التشريعات القائمة واستحداث قوانين جديدة تعزز الوصول إلى العدالة، كما ساعد إنشاء هياكل مؤسسية متخصصة مثل وحدات دعم حقوق الإنسان في بعض الدول على إدخال إصلاحات قانونية شملت قوانين الإجراءات الجنائية وحماية الطفل والقضاء على العنف ضد المرأة، بما يعزز أسس سيادة القانون ويواكب مسار إعادة البناء المجتمعي والمؤسسي.

في سياق إعادة بناء الدول الخارجة من النزاع يلعب المجتمع الدولي دورا بارزا في دعم جهود الإنعاش القانوني، من خلال المساعدة على إنشاء منظومة قانونية جديدة تواكب المرحلة الانتقالية، غير أن هذا الدعم رغم أهميته كثيرا ما يرتكز على نماذج قانونية جاهزة تستند إلى خبرات خارجية لا تعكس بالضرورة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة المعنية ولا احتياجاتها الفعلية، ونتيجة لذلك تفرض أحيانا تشريعات تفتقر إلى القبول المجتمعي وتقدم دون توفير الشروط اللازمة لفهم آليات تطبيقها أو مواءمتها مع السياق المحلي الأمر الذي يضعف فعاليتها ويحد من قدرتها على الإسهام الحقيقي في مسار إعادة بناء الدولة وترسيخ سيادة القانون [13].

خامسا: ترسيخ مسارات العدالة الانتقالية

في إطار إعادة بناء الدول الخارجة من النزاع تتعامل هذه الدول مع مسألة العدالة الانتقالية بدرجات متفاوتة من الصرامة أو المرونة في محاولة لتحقيق توازن بين ترسيخ قيم العدالة والتضامن الاجتماعي من جهة، وجبر ضرر الضحايا وإصلاح المنظومة القانونية من جهة أخرى، ويقوم هذا المسار على كشف الحقيقة وتحديد حجم الانتهاكات والأضرار التي لحقت بالمجتمع والأفراد نتيجة ممارسات التسلط وسوء توظيف السلطة والنفوذ بما يهيئ الأرضية لبناء نظام سياسي وقانوني أكثر عدالة واستقرارا[14].

تمثل العدالة الانتقالية مسارا أساسيا في البلدان الخارجة من النزاع، إذ تتيح الانتقال المنظم من أنظمة استبدادية يغيب فيها حكم القانون، إلى أنظمة ديمقراطية قائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولا يقتصر دورها على محاسبة الماضي، بل يمتد إلى إعادة الاعتبار للضحايا وترميم النسيج الاجتماعي وبناء الثقة بين الجماعات التي مزقتها الصراعات، كما تسهم العدالة الانتقالية في إحداث إصلاحات مؤسسية عميقة، تمهد لإقامة علاقة جديدة بين الدولة والسكان قائمة على الاعتراف بالحقوق، وضمان عدم تكرار الانتهاكات بما يدعم الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي على المدى الطويل [15].

تسهم مبادرات العدالة الانتقالية في ترسيخ مبدأ المساءلة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان بما يساعد على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، ويدعم إصلاحات سيادة القانون والتنمية الاقتصادية والحكم الديمقراطي، كما تتجسد هذه المبادرات في آليات قضائية وغير قضائية متنوعة، تشمل المحاكمات وجبر الضرر وكشف الحقيقة والإصلاح المؤسسي وفحص السجلات الوظيفية للكشف عن الانتهاكات وصولا إلى اتخاذ تدابير مثل العزل أو الفصل من الخدمة [16].

---

[12] - تقرير الأمين العام، تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، 20 اغسطس 2010، ص 15.

[13] - حامد السعيد، مرجع سابق، ص 160 – 161.

[14] - شعبان عبد الحسين، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، المستقبل العربي، العدد 413، يوليو 2013، ص 102.

[15] - سوتاس إيريك، العدالة الانتقالية والعقوبات، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مصر، 2008، ص 83.

[16] - تقرير الأمين العام، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع، مجلس الأمن، 12 أكتوبر 2011، ص 7.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات السياسية الوظيفية / الإجرائية

تعتبر الاستراتيجيات السياسية الوظيفية والإجرائية مكونا أساسيا في عملية إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية، لما تؤديه من دور محوري في تفعيل الإطار السياسي والمؤسسي الذي أعيد بناؤه، وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحويل الهياكل والمؤسسات القائمة من مجرد أطر شكلية إلى أدوات فاعلة في إدارة الشأن العام، كما تسعى إلى تنظيم المشاركة السياسية وتعزيز قدرة النظام السياسي على استيعاب التعددية، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية، وتكتسب هذه الاستراتيجيات أهميتها في كونها تعنى بالأداء والممارسة السياسية اليومية بما يسهم في ترسيخ الشرعية وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، ومن ثم تمثل الاستراتيجيات الوظيفية والإجرائية حلقة الوصل بين البناء المؤسسي والاستقرار السياسي في مجتمعات ما بعد النزاع.

أولاً: تعزيز ممارسات الحكم الرشيد

يقدم الحكم الراشد وفق منظور الأمم المتحدة بوصفه أسلوبا في ممارسة السلطة يهدف إلى إدارة شؤون المجتمع في اتجاه تنموي وتقدمي يقوم على مسؤولية القيادات السياسية المنتخبة، والتزام الإدارات العمومية بتطوير موارد المجتمع، ويتجسد هذا النمط من الحكم في تحسين نوعية حياة المواطنين وتقديم الخدمات العمومية بفعالية على أساس الرضا الشعبي والمشاركة المجتمعية في دعم السياسات العمومية، وصنع القرار بما يعكس علاقة تفاعلية بين الحاكم والمحكوم قائمة على الشرعية والقبول المجتمعي [17].

يُعد تحقيق الحكم الراشد أحد المرتكزات الأساسية لنجاح مسار بناء السلام الدائم في الدول الخارجة من النزاع لكونه يرتبط بالاستخدام المسؤول للسلطة السياسية في إدارة شؤون الدولة، ويتطلب ذلك وجود مؤسسات دولة فعالة وقادرة على تنفيذ سياسات تنموية في إطار قانوني عادل، غير أن التحدي الأكبر في هذه الدول يتمثل في ترسيخ ثقافة ديمقراطية فاعلة داخل أجهزة الحكم، تقوم على احترام حقوق الإنسان والمساءلة أمام الشعب إلى جانب إرساء ثقافة مدنية شاملة، بما يعزز الاستقرار ويمنع العودة إلى مظاهر الحكم السلطوي[18]، ويتجسد تحقيق الحكم الراشد في الدول الخارجة من النزاع من خلال الاتي:

1- ترسيخ التعددية السياسية باعتبارها آلية أساسية لاستيعاب التنوع الاجتماعي والسياسي الذي يميز مجتمعات ما بعد النزاع. ففي ظل تشابك العلاقات الاجتماعية وحساسية التوازنات بين الأطراف المتنازعة، يصبح إدماج مختلف الفاعلين السياسيين داخل العملية السياسية شرطا ضروريا للحيلولة دون الإقصاء وضمان عدم العودة إلى مظاهر الصراع، والانتكاس نحو الحالة النزاعية السابقة.

2- مبدأ التكامل الوظيفي بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في إطار علاقة تفاعلية تقوم على تبادل الأدوار والمسؤوليات، فالمجتمع المدني يضطلع بدور محوري في مراقبة أداء السلطة السياسية ومحاسبتها والمشاركة في تغييرها بوسائل سلمية وقانونية عبر الانتخابات الدورية، في حين تلتزم السلطة السياسية بتجسيد إرادة المجتمع وضمان مصالحه العامة، وتقوم هذه العلاقة على أساس قانوني وسياسي يحدد الحقوق والواجبات المتبادلة بشكل متكافئ بما يعزز الشرعية السياسية ويكرس الاستقرار المؤسسي [19].

3- التداول السلمي على السلطة باعتباره يمثل أحد الركائز الجوهرية للحكم الراشد في مرحلة ما بعد النزاع، إذ إن استمرار النخب الحاكمة دون تغيير غالبا ما يؤدي إلى تفشي الفساد وتعميق التسلط وإضعاف الاستقرار السياسي، ومن ثم تبرز أهمية بناء آليات مؤسسية تضمن التداول السلمي على

---

17 - غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص 371..

18 - جعفر عدالة، مهدي سعداوي، استراتيجيات بناء السلام في دول ما بعد النزاع، مرجع سابق، ص 990.

19 - سعدي هارون، بناء السلام في افريقيا عن طريق المنظمات الدولية الحكومية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010- 2011، ص 18.

السلطة باعتباره مدخلا أساسيا لتجديد الشرعية السياسية ومنع الانزلاق مجددا نحو العنف والصراع.

ثانيا: دعم العمليات الانتخابية

تتمثل بتقديم مختلف أشكال الدعم التقني أو المادي للعملية الانتخابية بهدف ضمان حسن تنظيمها ونزاهتها، ولا يقتصر هذا الدعم على الهيئات الانتخابية الرسمية، بل يشمل أيضا طيفا واسعا من الفاعلين والمؤسسات المنخرطة في الشأن الانتخابي، وقد يمتد ليشمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية خصوصا تلك الناشطة في مجالات التوعية والتربية الانتخابية، كما يتجسد هذا لدعم في المساعدة في تكوين الملاحظين المحليين، وتعزيز قدراتهم إضافة إلى ذلك قد تشمل دعم أو تطوير وسائل الإعلام بما يضمن قيامها بدور فعال في مرافقة العملية الانتخابية[20].

ان الديمقراطية في الدول الخارجة من النزاع لها قيمة سياسية عليا، لأنها تقوم على التعبير الحر لإرادة الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ما يجعل العملية الانتخابية إحدى الأدوات الأساسية لإعادة بناء الشرعية السياسية.

وانطلاقا من ذلك تتحمل النخب السياسية، وكافة الفاعلين في هذه الدول مسؤولية تنظيم انتخابات تتسم بالحرية والنزاهة باعتبارها شرطا جوهريا لإعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق يسمح للدول الخارجة من النزاع بالاستعانة بالمنظمات الدولية للحصول على الدعم الاستشاري أو التقني، بهدف تعزيز وتطوير مؤسساتها الانتخابية وعملياتها بما يسهم في ترسيخ الممارسات الديمقراطية وبناء القدرات الوطنية في المجال الانتخابي[21].

وتبرز أهمية المساعدة الانتخابية كذلك من خلال آليات المراقبة والتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في الدول الخارجة من النزاع، حيث يتم إشراك المراقبين الدوليين أو الخبراء المختصين بناء على طلب رسمي من الدولة المعنية، وتتمثل مهمتهم الأساسية في التأكد من خضوع العملية الانتخابية لأعلى المعايير الديمقراطية لا سيما ما يتعلق بضمان المساواة بين الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية في الوصول إلى وسائل الإعلام وتنظيم الحملات الدعائية، كما تشمل هذه المهمة التحقق من سلامة القوائم الانتخابية وانتظامها باعتبارها عنصرا تقنيا حاسما لضمان مصداقية الانتخابات وشرعية نتائجها [22].

ثالثا: تعزيز ضمانات حقوق الإنسان

ان قضية حقوق الإنسان في الوقت الراهن تُعد محور اهتمام متزايد لدى العديد من الجهات الدولية الرسمية وغير الرسمية، كما أصبحت تشكل إحدى القضايا المركزية في أجندة منظمات وهيئات المجتمع المدني، غير أن حماية هذه الحقوق تكتسب أهمية مضاعفة في الدول الخارجة من النزاع نظرا لما تتسم به أوضاع حقوق الإنسان فيها من هشاشة شديدة وما يرافق النزاعات المسلحة من اعتداءات ممنهجة تهدد الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات[23].

وانطلاقا من ذلك تبرز ضرورة أن تستهدف الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد النزاع ترقية وحماية حقوق الإنسان من خلال ترسيخ ثقافتها داخل هذه المجتمعات، ويتطلب هذا المسار اعتماد مقاربة شاملة تعالج جذور الانتهاكات، وتعمل على بناء وعي مجتمعي بحقوق الإنسان بما يضمن عدم تكرار التجاوزات ويسهم في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي على المدى الطويل[24].

---

[20] - حامد السعيد، مرجع سابق، ص .190.

[21] - تقرير الجمعية العامة، تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، 8 مارس 2010، ص ص .1–3..

[22] - جعفر عدالة، مهدي سعداوي، استراتيجيات بناء السلام في دول ما بعد النزاع، مجلة طنبة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2024، ص 989.

[23] - أحسن مبارك طالب وآخرون، آليات تطبيق قواعد حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص،8..

[24] - سعدي هارون، مرجع سابق، ص 22.

وفي نهاية هذا المبحث يتضح ان الاستراتيجيات السياسية لإعادة بناء الدولة سواء في بعدها المؤسسي أو الوظيفي، تشكل الإطار الحاكم لبقية مسارات إعادة البناء لما تضطلع به من دور في إعادة إرساء الشرعية وبناء المؤسسات وتفعيل آليات الحكم الرشيد والمشاركة السياسية، غير أن فعالية هذه الاستراتيجيات تظل رهينة بتوافر بيئة أمنية مستقرة تمكن الدولة من ممارسة وظائفها الأساسية وبسط سلطتها على كامل الإقليم، ومن ثم لاستكمال التحليل يقتضي الامر الانتقال إلى الاستراتيجيات الأمنية لإعادة بناء الدولة بوصفها شرطاً بنيوياً لا غنى عنه لإنجاح المسار السياسي وضمان استدامته.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأمنية لإعادة البناء

تبرز الاستراتيجيات الأمنية في الدول الخارجة من النزاع ــ باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية ــ في نجاح عملية بناء السلام الدائم، إذ لا يمكن تحقيق سلام مستدام دون معالجة الاختلالات الأمنية التي خلفها النزاع المسلح، ويستوجب ذلك اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة للتعامل مع القطاع الأمني تأخذ بعين الاعتبار الترابط القائم بين مختلف مكوناته، وفي هذا السياق تكتسي أهمية إصلاح القطاع الأمني، و تفكيك الجماعات المسلحة، وإعادة إدماج المحاربين، خطوة محورية لضمان قيام مؤسسات أمنية مهنية وخاضعة للرقابة وقادرة على حفظ النظام واحترام حقوق الإنسان بما يهيئ الظروف الملائمة للاستقرار ويدعم الانتقال السلمي في المراحل المبكرة من مرحلة ما بعد النزاع.

المطلب الاول: اصلاح القطاع الامني

إن مرحلة ما بعد النزاع تكشف عن حجم الاختلالات البنيوية التي تصيب الإدارة والمؤسسات والهياكل العامة بفعل العنف، الأمر الذي يجعل تبني سياسات إصلاح مدنية وأمنية ضرورة حتمية لضمان استعادة الفاعلية المؤسسية، ودعم مسار التنمية الشاملة في الدول الخارجة من النزاع [25].

ويتطلب إصلاح القطاع الأمني توجيه الجهود نحو الجوانب الإدارية التقليدية، ولا سيما التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، إلى جانب مراجعة القطاعات الاستراتيجية بما يحقق تحولا نوعيا يتلاءم مع طبيعة المؤسسة سواء كانت أمنية أو إدارية[26]. وذلك بالنظر إلى خصوصية وحساسية مرحلة ما بعد النزاع.

يهدف إصلاح قطاع الأمن بوجه عام إلى بناء مؤسسات أمنية من الجيش والشرطة، قادرة على أداء مهامها بفعالية واستدامة ضمن إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما يجعله ركيزة أساسية في مسار بناء السلام خلال مرحلة ما بعد النزاع [27]، ويتحقق ذلك من خلال مسار إصلاحي يقوم على عدة محاور من أبرزها:

1- تعزيز كفاءة العمل الأمني.
2- ضمان الأمن والسلم الاجتماعي.
3- تقديم خدمات عادلة تحترم حقوق الإنسان.
4- الارتقاء بالتكوين المهني واعتماد آليات رقابية فعالة.
5- إعادة بناء المؤسسات الأمنية خاصة جهاز الشرطة، بما يضمن كفاءته ومهنيته وقدرته على دعم السلام الدائم [28] ،في هذا الإطار تقوم إعادة هيكلة جهاز الشرطة على تعزيز قدراته العملية والارتقاء بمؤهلاته المهنية.

---

[25] - بن العجمي محسن، الأمن والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 204..

[26] - المرجع نفسه، ص 205 – 206.

[27] - كلمة الأمين العام أمام مجلس الأمن، صون السلام والأمن الدوليين، الجلسة رقم 5632- الوثيقة رقم 56322-pv\s-فبراير2007،ص3

[28] - تقرير الأمين العام، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مجلس الأمن، الوثيقة رقم : S/2006/60ص 11، 2 فبراير2006

أما إصلاح القوات المسلحة الوطنية في الدول الخارجة من النزاع ينصب على بعدين أساسيين:
البعد الأول: يتمثل في ترشيد وتنظيم الموارد البشرية داخل المؤسسة العسكرية بعد سنوات من الاختلال والإهمال.
البعد الثاني: يتمثل في استكمال هذا المسار عبر تعزيز الكفاءة العملية والمهنية من خلال نشر وحدات مشتركة واعتماد برامج تكوين تولي أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان.
واخيراً يقوم إصلاح قطاع الأمن على مبدأين أساسيين:
المبدأ الأول: ترسيخ الملكية والقيادة الوطنيتين بما يضمن خضوع عملية الإصلاح للسيطرة الوطنية وارتكازها على خصوصيات البلد المعني واحتياجاته مع اضطلاع السلطات الوطنية بدور قيادي في جميع مراحل الإصلاح.
المبدأ الثاني: اعتماد نهج شامل ومتكامل ومتناسق يتحقق عبر الانخراط المستمر في مختلف البرامج والمشاريع المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن على مدى زمني طويل[29].

المطلب الثاني: تفكيك الجماعات المسلحة وإعادة إدماج المقاتلين

تبين التجارب المرتبطة بالنزاعات الداخلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة دمجهم يعد من أكثر الآليات فعالية في ترسيخ الاستقرار خلال مرحلة ما بعد النزاع وبناء الدولة، فهذه العملية تسهم في تقليص احتمالات عودة العنف سواء الناتج عن انتكاسات تعيد إشعال الحرب، أو عن لجوء بعض الفاعلين إلى أساليب حرب العصابات، كما تمثل آلية أساسية لمرافقة التحول من حالة الصراع المسلح إلى وضع سلمي طبيعي بما يتيح إعادة إدماج الأفراد في المجتمع وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة[30].

تعتبر عمليات نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج المقاتلين جزءا لا يتجزأ من مسار بناء السلام في البلدان الخارجة من نزاع مسلح لما لها من دور محوري في خلق مناخ من الثقة والأمن الضروريين لبدء العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية، وتشمل هذه العمليات المقاتلين المنتمين إلى القوات الحكومية، وكذلك عناصر الجماعات المسلحة غير الحكومية، بما يسهم في تقليص مصادر التهديد الأمني، وعادة ما يتم نزع السلاح في فترات وقف إطلاق النار أو عقب انتهاء العمليات القتالية في حين تنفذ مرحلتا التسريح وإعادة الدمج ضمن إطار عملية السلام الشاملة وغالبا ما يستعان بطرف ثالث كالأمم المتحدة للاضطلاع بدور الوسيط وتقديم الدعم الفني والتخطيطي لتنفيذ هذه العمليات بما يعزز فرص نجاحها واستدامة نتائجها[31].

وإلى جانب هذه الإجراءات الداخلية، تبرز أهمية اعتماد آليات خارجية مكملة كالمعاهدات الدولية، والإقليمية الهادفة، إلى حظر الأسلحة الصغيرة والخفيفة بما يسمح بتعزيز التعاون الإقليمي، وضبط حركة الأسلحة والحد من تدفقها غير المشروع عبر الحدود، وهو ما يشكل شرطا أساسيا لإرساء الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع[32].

وتعد مرحلة إعادة الإدماج محورية تهدف إلى تمكين المقاتلين السابقين من التكيف الاقتصادي والاجتماعي، مع متطلبات الحياة المدنية المنتجة، وتقوم هذه المرحلة على توفير حزمة من التدابير الداعمة تشمل منح مساعدات مالية أو تعويضات عينية إلى جانب برامج تدريب وتأهيل مهني، كما تسعى عملية إعادة الإدماج

---

[29] - تقرير مجلس الأمن، صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في إصلاح قطاع الأمن، مجلس الأمن، الجلسة **5889**، الوثيقة رقم**S/PV.5889** :، الاثنين 12 مايو 2008، ص 6.

[30] - تقرير الأمين العام، دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مجلس الأمن، فبراير 2000، ص 1.

[31]- المرجع نفسه، ص، 4.

[32] - مجموعة عمل عبر الوكالات، نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج: مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام، معهد تدريب عمليات السلام، 2008، ص،8.

إلى إدماج المستفيدين في مشاريع مدرة للدخل بما يضمن لهم فرص عمل مستقرة ويسهم في تعزيز اندماجهم في المجتمع والحد من مخاطر العودة إلى العنف أو الأنشطة غير المشروعة[33].

أيضا لابد من إعادة الإدماج السياسي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية في مسار بناء السلام والاستقرار للدولة، إذ لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل تمتد لتشمل تمكين المقاتلين السابقين والجماعات المرتبطة بهم من الاندماج الكامل في الحياة السياسية، ويهدف هذا المسار إلى تحويل هؤلاء الأفراد إلى مواطنين فاعلين يتمتعون بالمواطنة الكاملة قادرين على المطالبة بحقوقهم والوفاء بواجباتهم داخل الدولة، كما يشمل ذلك إشراكهم في العمليات السياسية المختلفة مثل المشاركة في الانتخابات وصنع القرار وفقا لخصوصيات الأوضاع السياسية لكل بلد.

وإلى جانب ذلك تتيح إعادة الإدماج السياسي فرصا لتولي أدوار قيادية، وتمثيلية داخل هيئات صنع القرار، بما يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية، كما تسهم في دعم التربية الوطنية ونشر ثقافة السلام من خلال بناء القدرات المرتبطة بالممارسة الديمقراطية وترسيخ القيم المرتبطة بحقوق الإنسان[34].

لذلك فإن الاستراتيجيات الأمنية تمثل حجر الزاوية في مسار إعادة بناء الدولة، لكونها تستهدف استعادة احتكار الدولة لاستخدام القوة المشروعة عبر إصلاح القطاع الأمني وتفكيك الجماعات المسلحة وإعادة إدماج المقاتلين في المجتمع، وتسهم هذه التدخلات في الحد من مظاهر العنف وتعزيز سيادة القانون وتهيئة مناخ من الاستقرار الضروري لإعادة تفعيل مؤسسات الدولة، غير أن تحقيق الأمن بمعناه المستدام لا ينفصل عن معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي غالباً ما تشكل بيئة حاضنة للعنف، واستكمالاً لتحليل الاستراتيجيات السياسية والأمنية لابد من الانتقال إلى الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية بوصفها مكملاً بنيوياً للمسار السياسي والأمني.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية

بعد انتهاء النزاع العنيف تدخل الدولة الخارجة منه مرحلة بالغة التعقيد، تتسم بتدهور البنى التحتية وهشاشة النظام الاقتصادي وتفكك النسيج الاجتماعي، إلى جانب تفاقم الأوضاع الاجتماعية، ولاسيما أزمة اللاجئين التي تمتد آثارها إلى دول الجوار، وفي هذا السياق تبرز عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع كإطار لإعادة البناء، من خلال معالجة الاختلالات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتنمية قدرات أفراد المجتمع، إلى جانب إعادة إعمار المنشآت ودعم الإنعاش الاقتصادي بما يساهم في إعادة النهوض بالاقتصاد الوطني وترسيخ أسس الاستقرار في الدولة الخارجة من النزاع.

المطلب الأول: إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني

تبقي إعادة بناء الدول الخارجة من النزاع عرضة للهشاشة ما لم يرافقه تحسن ملموس في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ومن ثم تقتضي عملية إعادة بناء الدولة اعتماد استراتيجيات واقعية ترتكز على تحقيق إنعاش اقتصادي فعال ومستدام، يخدم الفئات الأكثر تضررا، كما تسهم السياسات الاقتصادية الملائمة مثل تسهيل التبادل التجاري وتقديم المساعدات والتخفيف من أعباء الديون في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي بعد النزاع شريطة معالجة الإشكالات البنيوية، كإصلاح الأراضي والحد من البطالة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية ،وتعبئة التمويل اللازم لدعم مسار التنمية[35].

تخلف النزاعات بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية آثارا عميقة ومدمرة على استقرار الدول، خاصة تلك التي تعاني من الهشاشة المؤسسية، وتنعكس هذه الآثار بصورة أكبر على الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، مثل النساء والأطفال وكبار السن والفقراء، إذ تقوض مصادر رزقهم وتحد من رفاههم

---

[33]- تقرير الأمين العام، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الجمعية العامة، الدورة الستون، 2 مارس 2006 ، ص 2.

[34]- تقرير الأمين العام، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مرجع سابق، ص 13-14.

[35] - التقرير المرحلي للأمين العام، تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، 2 اغسطس 2006، ص 19.

وتقلص فرصهم في التنمية، كما تؤدي النزاعات إلى تصاعد حدة التوترات السياسية والاجتماعية بما يضعف الثقة بين الدولة والمجتمع، ويطرح تساؤلات جدية حول قدرة الدولة على الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية، وفي مقدمتها توفير الخدمات الضرورية وحماية مواطنيها [36].

في سياق إعادة إنعاش الاقتصاد في الدول الخارجة من النزاع تبرز ضرورة توفير الموارد الكفيلة بإعادة تنشيط السوق المحلية، وضمان تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى جانب دعم الأنشطة المدرة للدخل بما يساهم في تحسين سبل العيش، ويتعين في أقرب الآجال توجيه المساعدات المخصصة للتعافي الاقتصادي نحو إطلاق الإنتاج الغذائي المحلي بهدف تقليص الاعتماد على المساعدات الغذائية الخارجية، ويستدعي ذلك توفير مدخلات زراعية مناسبة وإعادة بناء البنى التحتية المتضررة، وتهيئة بيئة آمنة خالية من الألغام والمخلفات السامة والأنقاض التي خلفتها الحرب، وفي هذا الإطار تعد المساعدات الدولية الموجهة لإعادة بناء الاقتصاد عنصرا مكملا لا غنى عنه ضمن جهود بناء السلام، إذ إن غياب تحسن ملموس في الأوضاع المعيشية من شأنه أن يقوض ثقة السكان في المؤسسات، وفي عملية السلام ذاتها، وقد أثبتت التجارب أن إدماج البعد الاقتصادي ضمن مسار بناء السلام يسهم في تفادي انهيار العديد من اتفاقات السلام ويرسى دعائم سلام مستدام على المدى الطويل[37].

المطلب الثاني: تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية

تعرف التنمية بأنها "عملية تغيير اجتماعي مخطط يقودها الإنسان تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع من حالة إلى أخرى أفضل بما ينسجم مع احتياجاته وقدراته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية"[38].

إن التنمية تعد من ركائز إعادة البناء، فهي ليست عملية عفوية أو جزئية، بل هي عملية مخططة وشاملة تستهدف إحداث تغيير جذري في البنية الاجتماعية ووظائفها، فمرحلة ما بعد النزاع تتسم عادة بضعف التماسك الاجتماعي واختلال الأدوار الاجتماعية، الأمر الذي يجعل من التنمية أداة أساسية لبناء المجتمع على أسس جديدة أكثر استقرارا.

أيضا إن هذا التغيير الاجتماعي المنشود لا يقتصر على تحسين الأوضاع المعيشية فحسب، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل البناء الاجتماعي بما يضمن إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتحقيق الرفاهية والسعادة وهو ما يعكس البعد الإنساني للتنمية في سياق ما بعد النزاع، كما أن التنمية تمثل وسيلة لمعالجة الاختلالات والعوائق التي تعيق التقدم الاقتصادي من خلال إزالة المعوقات البنيوية والاجتماعية التي تراكمت بفعل النزاع [39].

ولذلك فإن التنمية في مجتمعات ما بعد النزاع تسهم في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد وتدعم الانتقال من حالة الهشاشة والصراع إلى حالة التعافي والنمو.

ويعد الأساس في عملية البناء في مجتمعات ما بعد النزاع هو تنمية المجتمع من خلال تعبئة وتنظيم جهود أفراده وجماعاته والعمل على تحسين الأحوال المعيشية للسكان، بما يسهم في تحقيق الاستقرار وإعادة التماسك الاجتماعي، وفي هذا الصدد عرفت منظمة الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنه " العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بقدر الإمكان" [40].

وتهدف هذه العملية إلى التصدي لمظاهر التخلف، والتفكك الاجتماعي، ومعالجة المشكلات الاجتماعية، والارتقاء بمستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال تهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم واستثمار إمكاناتهم

---

36 - التقرير المرحلي للأمين العام، تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في إفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، 11 اغسطس 2009، ص ص 4–5.

37 - تقرير الأمين العام، نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، 27 مارس 2000، ص 47.

38 - الطبيب مولود، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، 2001، ص. 14.

39 - محمد حسن عبد الباسط، التنمية الاجتماعية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص، 40

40 - الطبيب زايد، مرجع سابق، ص. 17.

ومواردهم ،على نحو أمثل في إطار تنظيم علاقاتهم وتعزيز قدرتهم على العمل الجماعي الموجه نحو تحقيق التغيير الاجتماعي المنشود [41].

لذلك إن نجاح السلام والبناء يتحقق من خلال ترسيخ التنمية الاجتماعية في الدول ما بعد النزاع ، وذلك عبر إحداث عملية تغير حضاري شاملة تمتد إلى آفاق واسعة من المشروعات الهادفة إلى خدمة الإنسان وتلبية حاجاته المرتبطة بعمله ونشاطه والارتقاء بمستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي، وفي هذا السياق تؤدي التنمية الاجتماعية دورا أساسيا من خلال توظيف الطاقات البشرية توظيفا فعالا من أجل تحسين مستوى المعيشة وخدمة أهداف التنمية إذ ينظر إليها كما أشار هوبهاوس على " إنها تنمية للإنسان في إطار علاقاته المتبادلة مع الآخرين"[42]

وهنا نخلص الى أن الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية تعد ركيزة أساسية في مسار إعادة بناء الدولة، لما تؤديه من دور في معالجة التداعيات البنيوية للنزاع المسلح ولا سيما ضعف الاقتصاد وتفكك النسيج الاجتماعي، وتسهم سياسات الإنعاش الاقتصادي وإعادة التأهيل الاجتماعي في تحسين سبل العيش وتعزيز التماسك المجتمعي، والحد من دوافع العنف وعدم الاستقرار، كما تمكن هذه الاستراتيجيات من إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع عبر توفير الخدمات الأساسية وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، وعليه فإن نجاح إعادة بناء الدولة يظل مرهونا بتكامل المسارات الاقتصادية والاجتماعية مع الأبعاد السياسية والأمنية ضمن رؤية شاملة ومستدامة.

الخاتمة

يتبين من خلال هذه الدراسة أن استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية تمثل عملية مركبة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما يعكس تعقيد سياقات ما بعد النزاع، وأن نجاح هذه العملية يظل رهينا بتكامل الاستراتيجيات المعتمدة وعدم التعامل معها بوصفها مسارات منفصلة أو متوازية، كما أن إعادة بناء الدولة لا يقتصر على استعادة الهياكل والمؤسسات، بل يمتد إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار مؤسسي مستدام، وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي نوردها بالشكل الاتي :

أولا: النتائج

1- إن الاستراتيجيات السياسية ولا سيما المؤسسية منها، تشكل الأساس الذي تبنى عليه بقية مسارات إعادة البناء لما لها من دور محوري في استعادة سلطة الدولة وشرعيتها.

2- إن الاستراتيجيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، تمثل عناصر داعمة وحاسمة في تثبيت مسار إعادة البناء من خلال معالجة مظاهر عدم الاستقرار وتعافي الاقتصاد وتعزيز التماسك المجتمعي.

3- إن إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية لا يمكن أن تتحقق من خلال استراتيجية واحدة، بل تتطلب مقاربة شاملة تقوم على التكامل بين الاستراتيجيات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة في إعادة بناء الدول بعد النزاعات الداخلية تقوم على التنسيق المنهجي بين الاستراتيجيات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما يمنع تجزئة مسار إعادة البناء أو اختزاله في بعد واحد.

---

41 - المرجع السابق نفسه، ص 17.

42 - محمد البطرق وجمال محمد، تنمية المجتمع المحلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص. 90

2- من الضروري إعطاء أولوية لبناء الإطار السياسي والمؤسسي للدولة، من خلال استعادة سلطة الدولة وشرعيتها وتعزيز سيادة القانون بما يوفر أساسا مستقرا لتفعيل بقية الاستراتيجيات في مراحل ما بعد النزاع.

3- ضرورة مراعاة خصوصيات السياقات الوطنية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات إعادة البناء مع إشراك الفاعلين المحليين، وتعزيز ملكية العملية داخليا، بما يسهم في ضمان استدامة مسار إعادة البناء ومنع تجدد النزاعات.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- راما نجمة، وماري إلياس، عن العمل الثقافي السوري في سنوات الجمر، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، دمشق، 2016.

2- سوتاس إيريك، العدالة الانتقالية والعقوبات، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مصر 2008.

3- أحسن مبارك طالب وآخرون، آليات تطبيق قواعد حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

4- محسن بن عجمي، الأمن والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

5- الطبيب مولود، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، 2001.

6- محمد حسن عبد الباسط، التنمية الاجتماعية القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.

7- محمد البطرق، وجمال محمد، تنمية المجتمع المحلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1969.

8- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: مجاب الامام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

ثانيا: الرسائل العلمية

1- حامد السعيد، الأمم المتحدة وعمليات تدعيم السلام، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2012–2013.

2- سعدي هارون، بناء السلام في افريقيا عن طريق المنظمات الدولية الحكومية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2010- 2011.

ثالثا: المقالات

1- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مايو،2011.

2- شعبان عبد الحسين، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية المستقبل العربي، العدد 413، يوليو، 2013.

3- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل، 2011.

4- جعفر عدالة، مهدي سعداوي، استراتيجيات بناء السلام في دول ما بعد النزاع، مجلة طنبة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2024.

5- مجموعة عمل عبر الوكالات، نزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج: مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام، معهد تدريب عمليات السلام، 2008.

6- احمد همام محمد همام، إشكالية إعادة بناء الدولة في الدول العربية فيما بعد 2010، المجلة العلمية كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 72، 2021.

رابعا: التقارير

1- تقرير الأمين العام، تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، الجمعية العامة، الدورة 66، 8 أغسطس، 2011.

2- تقرير الأمين العام، تدابير خاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، الجمعية العامة، الدورة 60، 24 مايو، 2006.

3- التقرير المرحلي للأمين العام، منع نشوب الصراعات المسلحة، الجمعية العامة، الدورة 60، 18 يوليو، 2006.

4- تقرير الأمين العام، تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، الجمعية العامة، الدورة 65، 20 أغسطس، 2010.

5- تقرير الأمين العام، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع، مجلس الأمن، 12 أكتوبر، 2011.

6- تقرير الجمعية العامة، تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية، الجمعية العامة، الدورة 64، 8 مارس، 2010.

7- كلمة الأمين العام، أمام مجلس الأمن صون السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن، مجلس الأمن الجلسة رقم 5632 الوثيقة رقم S/PV5632 2 فبراير 2007.

8- تقرير الأمين العام، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مجلس الأمن الوثيقة رقم: S/2006/60 2 فبراير2006.

9- تقرير مجلس الأمن، صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في إصلاح قطاع الأمن، مجلس الأمن، الجلسة 5889 الوثيقة رقمS/PV5889 : الاثنين 12 مايو 2008.

10-تقرير الأمين العام، دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مجلس الأمن، فبراير، 2000.

11-تقرير الأمين العام، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الجمعية العامة الدورة 60، 2 مارس، 2006.

12-التقرير المرحلي للأمين العام، تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الجمعية العامة، الدورة 61، 2 أغسطس، 2006.

13-التقرير المرحلي للأمين العام، تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في إفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الجمعية العامة، الدورة 64، 11 أغسطس، 2009.

14-تقرير الأمين العام، نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، 27 مارس، 2000.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.